كلمة السيد رئيس الجمهورية التونسيّة، الدكتور محمد منصف المرزوقي خلال أشغال النقاش العام للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك، 2014/09/25)

السيد الرئيس ،
السيد الأمين العام ،
أصحاب السمو والفخامة ،
أصحاب المعالي والسعادة،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بأحرّ التهاني للسيد Sam Kahamba Kutesa ممثل دولة أوغندا الصديقة بمناسبة تولّيه مهام رئاسة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أعرب عن شكري وتقديري للسيد John Ashe وكل الفريق العامل معه لما بذلوه من جهود كبيرة خلال رئاسة الدورة السابقة. كما أريد التنويه بالدور الريادي لمعالي السيد بان كي مون على رأس منظمتنا العتيدة.

سيداتي وسادتي،

في هذا العالم الذي تتزاحم فيه الأخبار السيئة مغطّية على عمل قوى الخلق والتعافي والتصحيح، أزفّ لكم بشرى تواصل الانتقال السلمي في تونس نحو الديمقراطية.

لقد نجحنا في القضاء على نظام دكتاتوري فاسد بأقل التكاليف الانسانية وأدرنا مرحلة انتقالية صعبة في إطار حوار وطني شامل وكتبنا دستورا توافقيا أرضى كل الأطراف وبنينا مؤسسات الدولة الديمقراطية وها نحن نستعدّ للانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستتمّ بنهاية 2014 لتجعل من تونس بلدا ديمقراطيا مستقرّا ومولّيا وجهه نحو المستقبل الأفضل.

حقا هناك قوى داخلية وخارجية سعت ولا تزال لتخريب انتقالنا الديمقراطي السلمي عبر العمليات الارهابية والاغتيالات السياسية. لكن شعبنا مصمم العزم على مواصلة المسار وإنجاحه مهما كانت الاعتداءات التي تخطّط لها قوى الشرّ.

سيداتي سادتي،

إن تونس اليوم مختبر الانتقال الديمقراطي السلمي في بلد عربي عاش طويلا تحت الاستبداد. نحن نجرّب المصالحة بين الديمقراطية والاسلام السياسي.

نحن نجرّب آليات الحوار الوطني المتواصل. نحن نجرّب تقاسم السلطة بين المعتدلين من العلمانيين والاسلاميين. نحن نجرّب طرق التصدي للثورة المضادة بالصبر والاعتدال وتصفية تركة الاستبداد بالعدالة الانتقالية.

تونس هي أيضا مختبر للانتقال الاقتصادي والاجتماعي حيث تجرّب سياسات بديلة لمحاربة الفقر، لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، تنمية لا تكون على حساب العاملين وإنما في مصلحتهم...تنمية لا تكون على حساب البيئة وإنما في تناغم معها، تنضوي ضمن منوال اقتصادي يركز على العدالة الاجتماعية.

ومن ثم فإن تونس تنخرط تماما في رؤيا وسياسة الأمم المتحدة سواء تعلّق الأمر بالتصدي للاحتباس الحراري أو التنمية المستدامة انطلاقا من 2015 أو مبادرة السيد الأمين العام "التربية أولا " ناهيك عن التزامها بدعم كل السياسات الرامية لتحقيق السلم في العالم وخاصة في منطقتها أي الفضاء العربي الذي نحن جزء منه والفضاء الإفريقي الذي ندخله بقوة لتدارك الماضي والمشاركة في نهضته المرتقبة التي نعتز بها.

سيداتي سادتي،

إن تونس تعيش تطورها هذا في قلب منطقة تشهد اليوم حرائق سياسية هائلة نكتوي ببعض نيرانها . فالجماعات المسلحة المتطرفة العابرة للحدود تستهدفنا منذ انطلاق الثورة بعنف أودى بحياة العديد من جنودنا ورجال أمننا وذلك بنية واضحة لإجهاض المسار الديمقراطي وفرض بدائل ترفضها الأغلبية الساحقة لشعبنا.

كما يشكّل الوضع المتقلب في ليبيا مصدر قلق لدينا لأن استقرار هذا البلد الشقيق والجار جزء من استقرارنا وكل أملنا أن يجد الاخوة في ليبيا طريق الحوار الوطني لبناء دولة مستقرّة وديمقراطية ومتقدمة ، خارج كل تدخّل عسكري أجنبي لن يزيد إلا الطين بلّة. كل العقلاء داخل وخارج ليبيا يدركون أهمية تشجيع الحل السياسي السلمي ودعم كل الجهود لبناء أوسع وفاق وطني يحفظ أمن ووحدة ليبيا ويجعل منها واحة للاستقرار والازدهار وهو ما نتمناه من صميم الفؤاد لأشقائنا وجيراننا الذين تربطنا بهم منذ القدم وإلى الأبد أوثق الروابط.

إننا نلاحظ ببالغ القلق استشراء العنف في كامل الواجهة الشرقية للوطن العربي وبلوغه مستوى من الهمجية غير مسبوق تمثّل في قطع الرؤوس والأيادي وإعدام الأسرى. إننا ندين بشدّة مثل هذا العنف المشين وندين خاصة الاعتداء على اخوتنا المسيحيين وعلى كل الأقليات الدينية التي تشكّل جزءا لا يتجزّأ من تاريخنا وحضارتنا العربية الاسلامية .أننا نتبرّأ ونخجل منه خاصة وهو يلصق نفسه بالإسلام ويدعي الكلام باسم إلهنا الذي عرّف نفسه بأنه الغفور والرحمان الرحيم ، إله سنّ في القرآن أن من " قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ". كم من مرّة قتل المتطرفون البشرية جمعاء في هذه الأشهر الأخيرة علما وأن الأغلبية الساحقة للعنف الأعمى الذي تمارسه المجموعات المتطرفة هم من العرب والمسلمين.

لا شيء يبرّر عنفا بلغ قمما مرعبة أو يغفر له آثامه... نحن ندين إعدام الفرد سواء كان من العرب المسلمين أو الفرنسيين أو الأمريكيين... لكن علينا معرفة أسبابه حتى نستطيع معالجة المشكلة من جذورها. إن ما نشهده اليوم من عنف ومن عنف مضادّ محصّلة خمسة عقود من سياسات خاطئة...سياسات استبداد حرّم الحقوق والحريات الأساسية ...سياسات اقتصادية كدّست الثراء على ضفة والفقر على ضفة أخرى وقبلت بتوسع الهوة بين الضفتين...سياسات تعليمية فاشلة لم تنمي العقل والاستقلالية ...سياسات أرادت توظيف الدين في خدمة السياسة فانقلب كل مرة السحر على الساحر.

إن التنظيمات التي رفعت التشدد والعنف إلى مستويات غير مسبوقة في المنطقة هي اليوم أكبر خطر لا فقط على بعض الأنظمة وإنما على الكثير من الدول وحتى على الحضارة العربية الإسلامية نفسها ،ناهيك عن السلم في العالم. هذا ما يجعل من الأمر قضية أخطر من أن يعهد بحلّها للبوليس والجيش. إنها بالأساس معركة قيم وتصورات ومشاريع وبالتالي هي لن تربح إلا بسياسات جريئة تأخذ بعين الاعتبار كل هذه المستويات. ما نحن بأمسّ الحاجة إليه أنظمة متصالحة مع شعوبها تطلق سراح كل المساجين السياسيين وتعتمد الحوار الوطني مع كل مكونات الطيف السياسي المعتدل والملتزم بالعمل السلمي وتقبل بالشراكة في الحكم وتجعل الاقتصاد في خدمة الأغلبية وتنشر التعليم المطوّر للفكر وتعلي راية قيم تمزج بين المشروع التحرري في ثقافتنا العربية الإسلامية ومنظومة حقوق الإنسان التي تجمعنا بكل الأمم. مثل هذه السياسات وحدها الكفيلة بتوحيد وتجنيد مجتمعات لا تكره شيئا قدر العودة للاستبداد خاصة المقنّع بالدين و تريد

العيش في مجتمعات آمنة همّها تحسين مستوى المعيشة وفتح الآفاق أمام الأجيال الصاعدة.

إن بعض الدول الكبرى دعمت الاستبداد في بلداننا طيلة عقود بحجة دعم الاستقرار متجاهلة عمق وقوة مطالب النخب بالحريات والحقوق ومطالب عامة الشعب بالعدالة الاجتماعية. حتى لا تكرّر نفس الخطأ عليها استعمال نفوذها لدفع كل أنظمة المنطقة لإصلاح البيت الداخلي في أسرع وقت. أما الركون للحلول العسكرية وحدها فلن تؤدي إلا لمزيد من التورط في حروب عبثية تزيد في اشتعال حرائق باتت تهدّد العالم أسره.

في هذا الإطار نحن نطالب بقوة برفع الحصار عن غزة وتمكينها من مرفأ ومن مطار وليس فقط فتح المعابر، تمهيدا لتحقيق للمطالب الشرعية للشعب الفلسطيني وأساسا حقه في دولته المستقلة الآمنة المتواصلة جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية. إن مئات الآلاف من أهل غزّة الذين يعيشون في العراء يستصرخون ضمائركم لكي يعاد اعمار غزّة في أقرب الأوقات ويعود الأطفال لمقاعد الدراسة والضحك واللعب في ساحات المدارس المدمّرة .

نسأل الله أن يتوقف أيضا كابوس الشعب السوري برحيل الدكتاتور وانتصاب حكومة وحدة ومصالحة وطنية ستحتاج لدعم دولي واسع لإعمار سوريا، هذا البد العظيم الذي أعطى دوما وبسخاء، الكثير للأمة العربية وللحضارة الانسانية وعلينا جميعا أن نردّ له بعض جميله.

السيدات والسادة،

إن تونس كبلد عضو حريص على تطوير أداء الأمم المتحدة ترى من الضروري أن تواكب هيئاتها التغييرات الهائلة في العالم وأن نحتفل بعيد ميلادها السبعين السنة المقبلة وقد خطونا خطوة جادة في طريق توسيع قائمة الأعضاء القارين وغير القارين في مجلس الأمن إن تونس تؤيد انضمام ألمانيا واليابان والهند والبرازيل إلى قائمة الأعضاء القارين و هذه خطوة يجب أن تتلوها خطوات أخرى ترى تمثيل افريقيا والعالم العربي والأمم والتجمعات الكبرى لكي يعكس مجلس الأمن العالم الحقيقي الذي نعيش فيه لا علاقة له بعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد انتهت هذه الحرب بهزيمة الدكتاتوريات النازية والفاشية ثم رأينا انهيار الدكتاتوريات الشيوعية وتلك المتستّرة بالوطنية والقومية. إلا أن الديمقراطية رغم اكتساحها العالم في أقلّ من نصف قرن مهدّدة في عالم تتفاقم مشاكله المناخية والاقتصادية والسياسية. قد نشاهد بأسرع مما نتوقّع ردّة استبدادية تفاقم هذه الصعوبات. لذلك على كل الشعوب الحرّة حماية مكتسباتها من الديمقراطية والعمل على توسيع رقعتها بخلق كل آليات التعهّد والحماية والوقاية. إنه لجميل جدا أن تكون لنا محكمة جنائية دولية لمعاقبة المستبدين الذين أجرموا في حق شعوبهم لكن من الضروري أن تكون لنا أيضا أداة لوقاية من انتصابهم وبقائهم طويلا في الحكم.

لذلك اقترحت تونس فكرة إقامة محكمة دستورية دولية مهمتها اسداء النصح لكل الشعوب المتحررة بخصوص وضع دساتيرها وأيضا الحكم بلا شرعية انتخابات مزيفة ولا شرعية أنظمة تحكم بالقوة وفي مخالفة صريحة للشرعة الدولية المتمثلة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تشكّل في الواقع دستور الإنسانية.

لقد لاقت هذه الفكرة صدى واسعا في المحافل الأكاديمية وانتظمت بخصوصها ملتقيات دولية وقادت لعديد من الدراسات وها نحن من جديد نطلب دعم الدول الديمقراطية لكي يعرض المشروع على الهيئة القانونية المختصة في الأمم المتحدة. نأمل بفضلكم أن ترى هذه المحكمة الدستورية الدولية النور وأن تصبح أداة فعالة لردع المستبدين ودعم المناضلين من أجل الديمقراطية والمساهمة في الاسراع بنهاية أنظمة شكلت دوما وستشكل في كل مكان وزمان أكبر مصدر للعنف ضد شعوبها وأكبر عامل من عوامل الحرب بين الشعوب.

إن أملي وطيد ألاّ تأخذ ولادة هذه المحكمة كل العقود التي تطلبتها ولادة المحكمة الجنائية الدولية وأن تكون تونس العاصمة ،المدينة التي تتشرف باحتضان مؤسسة من بين مؤسسات الأمم المتحدة استفردت بها مدن الشمال المتقدم وآن الأوان للتفكير في حقّ مدن الجنوب المتحرّر في استضافة البعض منها.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة الانسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.